

جدل عراقي بشأن دور أوننا أويل المدانة بالفساد

محكمة بريطانية تدين الشركة بدفع رشاوى لمسؤولين عراقيين



أصابع خفية تتلاعب بعقود النفط العراقية

وأضاف أن هناك شركات تعمل مع وزارة النفط وشركة النفط الوطنية بمحاولة إفساح المجال أمام الشركة بعقود ثانوية، لكن شركة أوننا أويل تريد الدخول بشكل مباشر دون وجود

وقال عضو لجنة النزاهة البرلمانية عبدالأمير المياحي إن شركة أوننا أويل تحاول الآن الحصول على عقود جديدة مع وزارة النفط بشكل مباشر.

تصاعد الجدل في العراق بشأن استمرار الدور الكبير، الذي تلعبه شركة أوننا أويل في صناعة النفط العراقية، رغم إدانتها بالفساد من قبل محكمة بريطانية في الشهر الماضي وعدم امتلاكها لأي سجل خيرات في هذا القطاع، وسقط اتهامات بأنها شركة واجهة وهمية مسجلة في بريطانيا لخدمة مسؤولين عراقيين.

جديدة، رغم عدم امتلاكها لأي سجل خيرات في هذا القطاع.

وأكد نواب في لجنة النزاهة البرلمانية أن شركة أوننا أويل "وهمة" ولا علاقة لها بالعمليات النفطية وأن نشاطها ينحصر في أعمال سمسرة وتمكنت من الوصول إلى مصدر القرار العراقي عبر الرشاوى.

ونسبت صحيفة المدى العراقية إلى عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية بهاء الدين النوري تأكيد أن "ملف شركة أوننا أويل النفطية من الملفات التي حققت بها لجنة النفط في الدورة البرلمانية السابقة وأغلقت بسبب عدم كفاية الأدلة". وأشار إلى أن "التحقيقات كانت تبحث عن وجود صفقات وشبهات فساد في العقود التي أبرمتها الشركة".

ويتساءل عراقيون عن سبب عدم الاستعانة بتحقيقات المحكمة البريطانية للكشف عن الشخصيات السياسية العراقية التي تلقت أموالاً من شركة أوننا أويل مقابل تسهيل منح العقود لشركات أجنبية.

وكانت تحقيقات صحافية أجرتها وسائل إعلام أسترالية وأميركية، قد كشفت في عام 2016 عن فضيحة فساد كبرى تتعلق بالعقود النفطية العراقية. وأظهرت تلك التحريات دفع رشاوى تصل قيمتها إلى مئات الملايين من الدولارات لمسؤولين عراقيين بينهم نائب رئيس الوزراء السابق لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وعدد من كبار مسؤولي وزارة النفط وشركة نفط الجنوب، لتمير صفقات لصالح شركات عالمية مختلفة.

وأمر رئيس مجلس الوزراء السابق حيدر العبادي حينها لجنة النزاهة بالتحقيق في الاتهامات التي أوردتها التحقيقات الصحافية واتخاذ الإجراءات القانونية.

لكن تلك التحقيقات لم تسفر عن شيء حتى الآن، واكتفت وزارة النفط حينها بمراجعة عقود التراخيص النفطية المحففة بحق العراق، والتي منحت الشركات امتيازات كبيرة وغير مسبوقة في العقود النفطية.

ويخشى العراقيون أن يكون مصير التحقيقات الجديدة مشابهاً للتحقيقات السابقة بسبب النفوذ المهيمن للجهات

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - اضطرت لجنة النزاهة والطاقة في البرلمان العراقي إلى فتح تحقيقات في الدور المتواصل الذي تلعبه شركة أوننا أويل، بعد إدانتها من قبل محكمة بريطانية بترتيب دفع رشاوى لمسؤولين عراقيين لتسهيل حصول شركات عالمية على عقود نفطية في العراق.

وأدانت محكمة ساوثورك في الشهر الماضي رئيس الشركة، التي تدار من قبل عائلة إحصاني الإيرانية، وذكرت أسماء مسؤولين عراقيين تلقوا أموالاً من الشركة لتسهيل إبرام الصفقات.

ويخشى عراقيون من أن يصطدم تحقيق اللجنة بنفوذ الأحزاب السياسية المهيمنة مثلما حصل في تحقيقات سابقة طواها النسيان، رغم أن المحكمة البريطانية أثبتت وجود صفقات فساد في العقود التي أبرمتها مع كبار المسؤولين العراقيين في القطاع النفطي.

علي الصجري
من المخجل إدامة محاكم دولية للشركة دون أن تحرك بغداد ساكنا

بهاء الدين النوري
البرلمان السابق أجرى تحقيقاً وأغلقه بسبب عدم كفاية الأدلة

وترجح تحريات وتحقيقات صحافية أن شركة أوننا أويل، المسجلة في بريطانيا، مجرد شركة واجهة وهمية لتسهيل حصول مسؤولين عراقيين على رشاوى من شركات عالمية مقابل حصولها على صفقات تفضيلية في قطاع النفط العراقي.

ويقول محللون إن المخير للقلق هو استمرار الدور الكبير الذي تلعبه في ترتيب العقود، وأشاروا إلى أنها تحرك حالياً على بعض الجهات الحكومية المتنفذة من أجل إبرام عقود نفطية

حصة ريلانيس تمنح أرامكو هيمنة على السوق الهندي

تأكيد التزام الهند بالعقوبات الأميركية. وكانت ريلانيس اندستريز قد أكتت هذا الأسبوع أن أرامكو وقعت خطاب نوايا لشراء حصة 20 بالمئة في أنشطة ريلانيس لتحويل النفط إلى كيماويات في إحدى أكبر عمليات الاستثمار الأجنبي على الإطلاق في الهند.

ويأتي هذا التوجه في إطار جهود أرامكو المتسارعة لتوسيع حضورها العالمي في أنشطة قطاع المصنوع في أكبر الأسواق العالمية في إطار سعيها لتأمين أسواق جديدة وتقليص خطر أي تراجع في الطلب على النفط.

وكالة بلومبرغ: صفقة ريلانيس تتضمن توريد أرامكو لنصف مليون برميل يومياً

وقال مسؤولون في أرامكو إن الشركة تتفقد عدة فرص بأنشطة المصنوع في الهند، بما في ذلك ريلانيس، لاستغلال فرص النمو الكبيرة، بعد أن ظلت لعقود مورداً رئيسياً للنفط الخام للمصافي الهندية عبر عقود طويلة الأجل. وتملك أرامكو حصصاً في مصاف أو أصول تخزين في الكثير من الأسواق الرئيسية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وكذلك في الولايات المتحدة حيث تملك أكبر مصفاة أميركية، لكنها لم يسبق أن اقتحمت أنشطة التكرير والبتروكيماويات الهندية سريعة النمو.

لندن - توقعات تقارير عالمية أن يؤدي استحواد شركة أرامكو على حصة في مجموعة ريلانيس اندستريز إلى استعادة سيطرة الشركة السعودية على سوق النفط الهندي الأسرع نمواً في العالم. وذكرت وكالة بلومبرغ الأميركية للأخبار الاقتصادية أن خطط أرامكو لشراء 20 بالمئة من أعمال ريلانيس اندستريز في مجال النفط والمواد الكيميائية، تأتي مع ضمان شراء نصف مليون برميل يومياً من النفط الخام السعودي على أساس طويل الأمد.

وقالت إن ذلك يمنح الرياض ميزة استثنائية لتعزيز دورها في قطاع النفط الهندي، الذي تتسابق إليه دول كثيرة بينها الولايات المتحدة وروسيا، إضافة إلى كبار المنتجين في الشرق الأوسط. وتقلت بلومبرغ عن سوشانت غوبينا، مدير التكرير والكيماويات في شركة وود ماكينزي لاستشارات الطاقة قوله إن "الصفقة تمنح أرامكو الوصول إلى سوق تواجه فيه منافسة من جانب المنتجين الآخرين".

وتشير التسريبات إلى أن أرامكو ستدفع نحو 15 مليار دولار مقابل شراء تلك الحصة، استناداً إلى تقييم حجم أصول تجارة النفط والكيماويات لدى شركة ريلانيس اندستريز بنحو 75 مليار دولار. ويرى محللون أن رهان نيودلهي والشركات الهندية على تعزيز العلاقات النفطية مع السعودية سيؤدي إلى تقويض علاقاتها النفطية والاستثمارية مع إيران والتي تقلصت بالفعل مع

ارتفاع مفاجئ ونادر في احتياطات تونس المالية

التنافسية للصادرات التونسية وتعزيز جذب رؤوس الأموال الأجنبية لدعم الاستثمار.

وشددت بعثة الصندوق بعد زيارة دامت أسبوعاً على ضرورة متابعة الإصلاحات المتفق عليها وضرورة تركيز السياسات الاقتصادية في المدى القصير على تقليص عجز الموازنة والتحكم في العجز التجاري.

6 مليارات دولار احتياطات تونس المالية أمس بزيادة 10.5 بالمئة خلال شهر واحد

وحثت السلطات التونسية على دعم الحماية الاجتماعية والعمل على خفض معدل التضخم عن مستوياته الحالية البالغة نحو 6.8 بالمئة، رغم تراجعها عن المستويات التي بلغت 7.7 بالمئة في نهاية العام الماضي.

وقال رئيس بعثة الصندوق بيورن روتر إن "ارتفاع سعر الدينار وزيادة أسعار النفط وتباطؤ النمو لدى شركاء تونس التجاريين الرئيسيين سيؤثر على المالية العامة والحساب الجاري الخارجي، رغم ما حققه قطاع السياحة من أداء فاق التوقعات". وتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد التونسي في العام الجاري نحو 2 بالمئة كحد أقصى، وأرجع ذلك إلى سبب رئيسي هو الأداء المخيب للأمال للقطاع الصناعي في الأشهر القليلة الماضية.

البنك المركزي مروان العباسي يصف الظروف النقدية والمالية الحالية في تونس بـ"الجيدة والاستثنائية" بعد تحسن سعر صرف الدينار.

وأرجع سبب التحسن إلى ارتفاع عوائد السياحة، التي توفر أكثر من 20 بالمئة من مصادر البلاد من العملات الأجنبية، إضافة إلى ارتفاع تحويلات التونسيين العاملين في الخارج.

ويرى صندوق النقد الدولي أن الارتفاع المفاجئ لقيمة الدينار يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على اقتصاد تونس وقد يكبل قدرة الحكومة على مواصلة تنفيذ الإصلاحات وفق الجدول الزمني المتفق عليه.

وقالت بعثة الصندوق خلال زيارتها إلى تونس في الشهر الماضي إن ارتفاع سعر صرف الدينار ينطوي على مخاطر محتملة قد تعيق وتيرة تعافي الاقتصاد التونسي.

ويرجع بعض المحللين سبب الارتفاع إلى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف المحلي في ظل ضغوط سياسية تتعلق باقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ويرى هؤلاء أن حقائق الأمر الواقع المتعلقة بالاقتصاد التونسي الهش لا تدعم صعود الدينار، ويجذبون من التداعيات السلبية لصعود قيمته إلى مستويات أعلى من قيمته الفعلية. وكان خفض قيمة الدينار، أحد الإصلاحات، التي تعهدت بها تونس للصندوق، وهو إجراء يقول اقتصاديون إن من شأنه أن يساهم في تحسين القدرة

أعطى ارتفاع مفاجئ في احتياطات النقد الأجنبية التونسية، بصيص أمل بتخفيف الاختلالات المالية المزمنة، بعد أن وصل الانخفاض بشكل شبه متواصل منذ الانتفاضة الشعبية في بداية عام 2011.

تونس - أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي التونسي أمس أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، سجلت ارتفاعاً نادراً في منتصف الشهر الماضي حين قفزت بنسبة تقارب 10.5 بالمئة مقارنة بمستوياتها في منتصف الشهر الماضي.

وأشارت البيانات إلى أن قيمة تلك الاحتياطات التي يحتفظ بها البنك ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ عامين لتصل أمس إلى ما يعادل 17.18 مليار دينار (6 مليارات دولار) مقارنة بنحو 15.59 مليار دينار (5.43 مليارات دولار)



مدد غامض للمحظة التونسية